مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (24) – العدد الثالث – يوليو 2023

"الدبلوماسية المناخية في ضوء متغيرات النظام الدولي"

"نحو سياسات تفعيلية لإدارة مخاطر التغير المناخي في القارة الأفريقية"

" Climatic Diplomacy in the Light of International System changes"

"Toward Active Policies for managing climate change risks in Africa"

د. إيهاب محمد أبو المجد عياد

دكتوراه العلوم السياسية

تاريخ الإرسال	2023-10-01
تاريخ القبول	2023-10-08
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص

سعت الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات تمثلت في: هل كانت متغيرات النظام الدولي سبباً لحدوث ظاهرة التغير المناخي؟، وإلى أي مدى يمكن للدبلوماسية المناخية أن تواجه أو تقلل من الأثار الناجمة عن التغيرات المناخية؟، وما هي السياسات التفعيلية المقترحة لإدارة مخاطر التغير المناخي في القارة الأفريقية؟. وتم الإجابة على هذه التساؤلات من خلال ثلاثة محاور جاء الأول بعنوان: متغيرات النظام الدولي وظاهرة التغير المناخي، وتم استعراض مضمون ظاهرة التغير المناخي، وتحديد العلاقة الارتباطية بينها وبين متغيرات النظام الدولي، وجاء المحور الثاني بعنوان: الدبلوماسية المناخية وجيوسياسية التغير المناخي في القارة الأفريقية، وتم تناول المحور من خلال تأصيل نشأة الدبلوماسية المناخية واستعراض أهدافها، وتوضيح أثر التغيرات المناخية على القارة الأفريقية، ثم جاء المحور الثالث، نحو سياسات تفعيلية لاستدامة إدارة مخاطر التغير المناخي وتحقيق مفهوم الأمن المناخي في القارة الأفريقية، ليطرح مجموعة من الآليات التي يمكن أن تحقق استدامة إدارة مخاطر التغير المناخي، والتي جاء منها تعزيز العمل المناخي، ودعم السياسات والتدابير المناخية، وتعزيز إدارة المياه العابرة للحدود، وتفعيل مفهوم الأمن المناخي.

الكلمات المفتاحية: متغيرات النظام الدولي – الدبلوماسية المناخية– الأمن المناخي – التغيرات المناخية – السياسات التفعيلية

Abstract

This study aimed to address a series of inquiries, including: Were changes in the international system a significant factor in the occurrence of climate change? To what extent can climate diplomacy mitigate or reduce the impacts of climate change? What are the proposed active policies for managing climate change risks in Africa? These questions were addressed through three key axes of investigation. The first axis, titled "International System Changes and the Phenomenon of Climate Change," involved an examination of the content of the climate change phenomenon, the identification of its interconnectedness with international system variables. The second axis, titled "Climate Diplomacy and Geopolitics of Climate Change in Africa," delved into the origins of climate diplomacy, its objectives, and the clarification of the impact of climate change on the African continent. Finally, the third axis, "Towards Active Policies for Sustainable Climate Risk Management and the Realization of Climate Security in Africa," presented a range of mechanisms to achieve the sustainability of climate risk management. These mechanisms include enhancing climate action, supporting climate policies and measures, strengthening transboundary water management, and activating the concept of climate security.

Keywords: International System Changes - Climate Diplomacy- Climate Security- Climate Change- Active Policies

مقدمة:

خلال السنوات الأخيرة، انتقل الحديث عن ظاهرة التغير المناخي إلى الأجندة السياسية، وصاحب ذلك تعدد الدراسات العلمية التي تحدد مدى الارتباط بين ظاهرة التغيرات المناخية والظواهر السياسية؛ حيث ربطت "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالمتغيرات المناخية" في مارس ٢٠١٤ وللمرة الأولى في تقريرها، بين التغيرات المناخية، وتوترات الأجواء السياسية العالمية في بادرة تعد الأولى من نوعها. إلا أنه في أغلب الدراسات العلمية بما فيها التقرير السابق، اتجهت نحو الكشف عن آثار ظاهرة التغيرات المناخية على الأوضاع السياسية والأمنية، ولم يتم الربط بين السياسات والمتغيرات الدولية المسببة بشكل مباشر للتغير المناخي (وئام عثمان، ٢٠٢١، ص١٧٠)، ونتيجة لذلك ظهر مفهوم الدبلوماسية المناخية كمفهوم حديث على الساحة الدولية وتم تداوله خلال اتفاقية باريس ٢٠١٥، مع ظهور الأزمات البيئية، وما يتعرض له المناخ من العديد من التغيرات السلبية التي هددت الأبعاد الأخرى كالاقتصادية والأمنية والاجتماعية؛ حيث تم إدراج التهديدات المناخية ضمن التهديدات العابرة لحدود الدول، والتي لا تقف عند حدود الدول المتسببة فيها؛ بل تمتد لتشمل العالم بأسره، وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الإدارة الناجحة لمخاطر التغير المناخي تتطلب نظاماً مناخياً دولياً واسعاً وعميقاً، نظام يقوم على التوجيه في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع تعاون دولي أقوى وأعمق من خلال مجموعة كبيرة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على جميع المستويات، ولا يمكن لهذا النظام أن ينجح إلا إذا اعتمد على برامج وطنية قوية لتغيير المناخ، والتي تضرب بجذورها كافة الأوجه السياسية والمحلية وعمليات التنمية المستدامة، والتقدم على جميع المستويات، من خلال الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالتغير المناخي وتطبيق مفهوم الدبلوماسية المناخية.

١- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة متمثلة في حجم المخاطر التي يتعرض لها النظام العالمي بصفة عامة، والقارة الأفريقية بصفة خاصة، نتيجة للتغيرات المناخية بفعل متغيرات النظام الدولي، وضرورة التوصل إلى سياسات تفعيلية للحد أو تقليل مخاطر هذه التغيرات وتحقيق مفهوم الأمن المناخي في القارة الأفريقية من خلال تطبيق مفهوم الدبلوماسية المناخية.

٢- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل الدور الذي تقوم به الدبلوماسية المناخية في الحد من انعكاسات التغيرات المناخية بفعل متغيرات النظام الدولي على القارة الأفريقية من خلال:

أ- تحليل ظاهرة التغيرات المناخية وعلاقتها بمتغيرات النظام الدولي.

ب- استعراض دور الدبلوماسية المناخية في الحد من آثار التغيرات المناخية على القارة الأفريقية.

ج- طرح وصياغة السياسات التفعيلية التي تحقق استدامة إدارة مخاطر التغيرات المناخية.

٣- الإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات الفرعية:

تمثلت الإشكالية الرئيسية للدراسة في تساؤلها الرئيسي والذي تمثل في: هل كانت متغيرات النظام الدولي سبباً لحدوث ظاهرة التغير المناخي؟، وإلى أي مدى يمكن للدبلوماسية المناخية أن تواجه أو تقلل من الأثار الناجمة عن التغيرات المناخية؟، كما تمثلت التساؤلات الفرعية في:

أ- ما هي طبيعة العلاقة بين متغيرات النظام الدولي وظاهرة التغيرات المناخية؟.

ب- ما هية الدبلوماسية المناخية؟، وما هي أهدافها؟، وهل للدبلوماسية المناخية دور في الحد من آثار التغيرات المناخية على القارة الأفريقية؟.

ج- ما هي السياسات التي يجب على دول القارة الافريقية اتباعها لاستدامة إدارة مخاطر التغير المناخي؟، وكيف يتحقق الأمن المناخي؟.

٤- فروض الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية مفادها:

أن الإدارة الناجحة لمخاطر التغير المناخي تحتاج إلى نظام مناخي دولي واسع وعميق، يقوم على التوجيهات الإطارية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والتعاون الدولي القوى والعميق عن طريق مجموعة كبيرة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على كافة المستويات، ويرتبط نجاح هذا النظام باعتماده على برامج وطنية قوية لتغيير المناخ، تضرب بجذورها كافة الأوجه السياسية والمحلية وعمليات التنمية المستدامة، والتقدم على جميع المستويات.

٥- الدراسات السابقة:

سعت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتي تمثلت في: هل كانت متغيرات النظام الدولي سبباً رئيسياً لحدوث ظاهرة التغير المناخي؟، وإلى أي مدى يمكن للدبلوماسية المناخية أن تواجه أو تقلل من الأثار الناجمة عن التغيرات المناخية؟ آخذه في الاعتبار الآدبيات المتزايدة التي رسخت للدبلوماسية المناخية والظواهر المرتبطة بها، والتي جاء منها على سبيل المثال:

استهدفت دراسة كلاً من: (Grasso, Marco, M Ezra, Markowitz, 2015; A. ray, Charles, 2021; Ivor Ichikowitzand Richard Munang, 2022)،

تحليل تأثير ظاهرة التغير المناخي على الاقتصاد العالمي والاقتصاديات الأفريقية، وتناول قضية التعقيد الأخلاقي لظاهرة التغير المناخي، وأثر التغير المناخي على الأمن القومي، كما استهدفت دراسة كلاً من: (Michael Grubb, 1995; A. Posner, Eric and R. Sunstein, Cass, 2008; Adams, Barbara and Luchsinger, Gretchen, 2009)، استعراض مفهوم عدالة التغير المناخي والبحث عن مناخ عادل، من خلال استعراض دليل استرشادي تمهيدي لصانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية للاستفادة منه، كما استهدفت دراسة كلاً من: (Heywood, Andrew, 2011; Mabey et al., 2013; Holland, Andrew and Philip Rossetti; 2015; Petri, Franziska, 2020)، الدبلوماسية المناخية من خلال استعراض دبلوماسية المناخ في استراتيجية القيادة الأمريكية، وبناء القدرات والأنظمة الدبلوماسية لتجنب مخاطر تغير المناخ، وإعادة النظر في دبلوماسية المناخ والطاقة في الاتحاد الأوروبي كنقطة انطلاق للدبلوماسية الخضراء، بما يفيد الدراسة الحالية عند صياغة الدبلوماسية المناخية للقارة الأفريقية، وصياغة السياسات التفعيلية لإدارة مخاطر التغير المناخي.

٦- **الإطار المنهجي:**

من أجل تحقيق التكامل المنهجي، وتوخي المزيد من الدقة، والموضوعية وصولاً للنتائج؛ اتبعت الدراسة إطاراً منهجيا متكاملاً؛ حيث استخدمت المنهج الاستقرائي والاستنباطى، والمنهج الوصفي التحليلي من أجل إلقاء الضوء على هذه القضية الهامة التي يعاني منها العالم بأسره، ومن أجل بحث مدى كفاية الإدارة الدولية لإدارة قضية التغيرات المناخية من خلال ما يسمى بالدبلوماسية المناخية. وكذلك المنهج التاريخي لاستقراء التحولات وإبرازها والتعبيّر عنها والتعرف على آثارها في القارة الأفريقية، ومتابعة الظاهرة لفهم الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل مع مراعاة المتغيرات الزمانية، والمكانية والإمكانيات المتاحة في كل فترة. كما أمكن الاستفادة من منهج التحليل النسقي، ومنهج دراسة الحالة.

٧- **تقسيم الدراسة:** تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية جاء المحور الأول بعنوان: متغيرات النظام الدولي وظاهرة التغير المناخي، والمحور الثاني: الدبلوماسية المناخية وجيوسياسية التغير المناخي في القارة الأفريقية، وأخيراً المحور الثالث، نحو سياسات تفعيلية لاستدامة إدارة مخاطر التغير المناخي وتحقيق مفهوم الأمن المناخي في القارة الأفريقية.

المحور الأول: متغيرات النظام الدولي وظاهرة التغير المناخي (المضمون والارتباط)

مر النظام العالمي بمجموعة من الأحداث الفارقة والتي أدت إلى العديد من التغيرات في النظام الدولي سواء علي الصعيد السياسي والاقتصادي أو الاجتماعي والثقافي، كان لها الأثر المباشر في بروز ظاهرة التغير المناخي، ولتوضيح ذلك يتم استعراض مفهوم التغير المناخي على النحو التالي:

أولاً: التغيرات المناخية في الواقع العالمي:

شهد التاريخ الإنساني علاقة انسجام وتكيف كبيرين بين الطبيعة والإنسان، فلطالما بحث الأفرادعن الوسائل الكفيلة بحمايتهم من التغيرات المناخية، وتعد قضية التغير المناخي من أهم القضايا التي تشغل العالم في الآونة الأخيرة؛ حيث تنبع أهمية هذه القضية كون أن التغيرات المناخية هي أحد أهم التحديات التي توثر على مستقبل النظام الدولي، ومن ثم فقد أصبح من الصعب أن يتحقق مفهوم الأمن الإنساني في ظل ما يشهده المناخ من تغيرات وارتفاع في نسب التلوث البيئي. كما تُعتبر ظاهرة التغيُّر المناخي أيضاً من أهم المُشكلات البيئية الناتجة عن تزايد الأنشطة البشرية، وزيادة استهلاك مصادر الطاقة غير المُتجددة، مما يهدد الأمن العالمي، وبعبارة أكثر وضوحًا لقد باتت قضية التغيرات المناخية تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، واللذان يعدان المحافظة عليهما من أهم مقاصد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي (إنجي مصطفي، ٢٠١٩، ص١٥١).

١- مفهوم التغير المناخي:

اتجهت الدراسات الحديثة في الآونة الأخيرة للاهتمام بقضايا التغيرات المناخية على المستوى العالمي والإقليمي؛ فالتغير أو التحول يعني تغيراً جذريًا في اتجاه معين لفترة ممتدة تبلغ عقودًا أو فترات أطول من تلك التغيرات، فهي تغيرات ذات طابع متغير من فترة لأخرى؛ حيث يكون التغير مؤثر وطويل المدى في معدل حالة الطقس لمنطقة معينة (وجدان أحمد، ٢٠١٨، ص ص١٧٢-١٧٣).

ويُعرف التغير المناخي لمنطقة ما على سطح الأرض بأنه "اختلال التوازن السائد في الظروف المناخية كالحرارة، وأنماط الرياح وتوزيعات الأمطار المميزة للمنطقة، مما ينعكس في المدى الطويل على الأنظمة الحيوية القائمة" (محرم الحداد، وآخرون، ٢٠١٠، ص١١٠). كما عرفت "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC" التغير المناخي بأنه: "تغير في حالة المناخ والذي يُمكن معرفته عبر تغييرات في المعدل أو المُتغيِرات في خصائصها والتي تدوم

لفترة طويلة، عادة لعقود أو أكثر، ويُشير إلى أي تغيُر في المناخ على مر الزمن، سواء كان ذلك نتيجة للتغيُرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري" (Pachauri, Rajendra K., Reisinger, Andy, 2007, p110). كما تعرف "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُر المناخ UNFCCC" التغيُر المناخي على أنه " تغيُر في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، والذي يفضي إلى تغيُر في تكوين الغلاف الجوي للأرض" (إنجي مصطفي، مرجع سابق، ص١٥٢).

واستناداً إلى ما سبق، فإن التغيُر المناخي عبارة عن مجموعة من التغيرات في الخصائص المناخيَّة للكرة الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات المتولدة عن عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي، بسبب الأنشطة البشرية.

٢- أسباب ظاهرة التغيرات المناخية والآثار المترتبة عليها:

بدأت ملامح التغيرات المناخية في الظهور في أعقاب الثورة الصناعية، عندما بدأ العلماء يحذرون من اختلال المعادلة المناخية لكوكب الأرض، وذلك بزيادة نسبة الغازات الدفيئة، وارتفاع تركيزها في الغلاف الجوي بكميات تفوق ما يحتاجه الغلاف الجوي للحفاظ على درجة حرارة الأرض، نتيجة اعتماد الإنسان على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي للحصول على الطاقة بنسبة تقدر بحوالي ٧٨٪ من الطاقة المستخدمة في العالم، والذي ينتج عن احتراقه انبعاث كميات هائلة من هذه الغازات، وأهمها غاز ثاني أكسيد الكربون المسئول الأول عن ظاهرة الاحتباس الحراري، والتي قد تنتج عن بعض الدول الصناعية، على سبيل المثال مجموعة الدول السبع (محمد عسكر، ٢٠١٣، ص ص٤٣-٤٥). ويلاحظ وجود ارتباط وثيق بين الدول الصناعية وبين انبعاثات الغازات الدفيئة "Greenhouse Gas - GHG"، فقد قدرت دراسة مشتركة صادرة عن معهد بروكنغز ومعهد ستانفورد أن مجموعة السبع ساهمت بقرابة ربع الانبعاث العالمي من هذه الغازات. وإن كانت هذه النسبة قد انخفضت من أكثر من نحو ٥٠٪ عام ١٩٩٥، إلا أن هذا الانخفاض لا يعكس بالضرورة خفض كمية انبعاثات مجموعة السبع، لأنه حصل نتيجة دخول الصين والهند إلى قائمة كبار المساهمين في انبعاثات الغازات الدفيئة. فوفقاً للدراسة المشار إليها؛ زادت كمية الانبعاثات الصادرة من الصين في مطلع العقد الثاني من هذا القرن عن تلك الصادرة من دول مجموعة السبع. ويوضح الشكل رقم (١) الحصص من الانبعاثات العالمية التراكمية من ثاني أكسيد الكربون (نسبة مئوية).

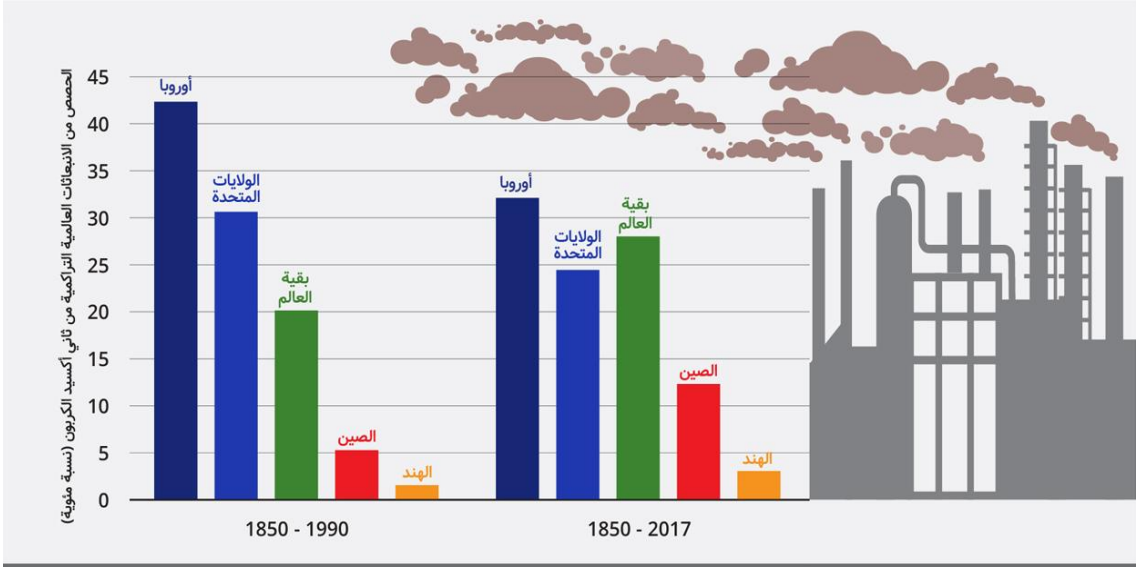

المصدر: https://strategiecs.com/ar/analyses/climate-diplomacy-between-legal-barriers-and-one-sided-interests

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن التغيرات المناخية يُمكن أن تحدث بسبب العمليات الديناميكية للأرض، أو بسبب قوى خارجية كالتغيرات الناجمة عن نشاطات الإنسان؛ حيث استخلص العلماء أن التغيرات المناخية راجعة إلى هيمنة النشاط البشري بدرجة تتجاوز التغيرات الطبيعية (Serban, Cristina and Maftei, Carmen, 2011, p.p13-15). ومن هذا المنطلق، يُمكن تقسيم أسباب التغير المناخي إلى مجموعتين: الأولى: الأسباب الطبيعية مثل ثورات البراكين؛ حيث ينبعث منها الغازات الدفيئة بكميات هائلة مثل: بركاني أيسلندا، وتشيلي (L. Mcfaul, 2004, p2, R. Henson, 2008, p.p 23-25)، وأما الثانية: الأسباب الاصطناعية، فهي تلك المسببات الناجمة عن الأنشطة البشرية وترتبط بالنمو السكاني المتزايد بالعالم مثل: الغازات المنبعثة من الصناعات المختلفة كتكرير النفط و انتاج الطاقة الكهربائية ومعامل إنتاج الأسمنت ومصانع البطاريات، ونواتج الأنشطة الزراعية (ندى عبد الظاهر، ٢٠١٥، ص ص٢-٣).

ثانياً: العلاقة الارتباطية لمتغيرات النظام الدولي بظاهرة التغير المناخي:

مر النظام الدولي بالعديد من المراحل التي أدت بدورها إلى حدوث مجموعة من التغيرات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي كان لها عظيم الأثر على البيئة بصفة عامة والمناخ بصفة خاصة وكان من أهم تلك المراحل:

١- تغيرات النظام الدولي في أعقاب التنافس الدولي للثورة الصناعية:

تحولت طبيعة الظاهرة التنافسية من كونها ظاهرة تجارية إلى ظاهرة صناعية؛ حيث سعت إلى تصدير وترويج الفائض من المنتجات المصنعة إلى تلك المناطق المتنافس عليها،

واستحضار المواد الخام منها في شكل تبادل غير متكافئ، كما امتد هذا التنافس إلى مناطق متفرقة من العالم ومنها على وجه الخصوص بعض مناطق القارة الأفريقية. الأمر الذي كان بمثابة بداية لمسببات التغير المناخي؛ فعلى الرغم من المميزات الهائلة التي حققتها الثورة الصناعية للبشرية، إلا أنها تسببت في تغير المناخ البيئي نتيجة لمخرجات العملية الصناعية، والتي لم يدرك القائمون عليها في السابق حجم الأضرار المؤثرة بصورتيها المباشرة وغير المباشرة على البيئة بكافة مكوناتها. كما تتمثل تلك المتغيرات في ظهور الاستهلاك الجائر إلى المواد الخام والموارد الطبيعية، والتي كانت دافعاً لبداية "نضوب الثروات والمعادن، وتعرية التربة، التصحر، وغيرها...إلخ" (أميرة عبد الحليم، ٢٠١٦، ص١٦٦).

٢- تغيرات النظام الدولي الناجمة عن الحرب العالمية الأولى والثانية:

أصبحت البيئة من أهم ضحايا الحروب والأزمات السياسية والاقتصادية القديمة والحديثة علي حد سواء؛ حيث تغيب بطبيعة الأحداث عن قائمة الأولويات والاهتمامات في أوقات الأزمات والحروب، بالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي غالباً لاتطبق في ظل هذه الظروف؛ حيث مثلت الحرب العالمية الأولي والثانية بما نتج عنهما من تغييرات في النظام الدولي من المسببات الرئيسية في تطور ظاهرة التغير المناخي. ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى، حدثت مجموعة من التغيرات السياسية، الثقافية، الاقتصادية، والاجتماعية، انهارت وتفككت على أثرها الإمبراطوريات "الروسية، الألمانية، النمساوية، المجرية، والعثمانية"، وأدت إلى نشأة عدد من الدول الجديدة في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط بسبب هذه الحرب، وأُنشئت المنظمات الدولية، وأُعيد رسم الحدود العالمية، وترسخت العديد من الأيديولوجيات الجديدة والقديمة، وتحالف الدمار البيئي مع تلك المتغييرات الدولية، وظهر تأثير التغير المناخي بوضوح خلال هذه الفترة (وئام عثمان، ٢٠٢١، ص ص١٧٠-١٧٥).

كما أخضعت الحرب العالمية الثانية طبيعة النظام الدولي لتغيير كبير، نتيجة للتغيرات التي أحدثتها في هيكل السياسة الدولية؛ حيث استبدال النظام الدولي الكلاسيكي، بنظامًا دوليًا جديدًا. وعلى وجه الخصوص بعد انتهاء الحكم الشمولي في إيطاليا وألمانيا واليابان، وتراجعت مكانة القارة الأوروبية فلم تعد بريطانيا وفرنسا تهيمنان على النظام العالمي؛ بل برز قطبان جديدان تمثلا في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، كما تغيرت العديد من أنظمة الحكم بأوروبا الشرقية والوسطى؛ حيث نشأت الديمقراطيات الشعبية، وتطورت المستعمرات خارج أوروبا واتضحت المطالب المشروعة لحركات التحرر من الاستعمار وانقسم العالم إلى كتلتين متنافستين الكتلة الغربية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، والكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتي، ثم

ظهرت على إثر حصول العديد من مستعمرات الدول النامية على استقلالها أن شكلت ما سمي بالعالم الثالث، وقد كان لبعض الدول الأفريقية والعربية دور فعال ضمن هذه المجموعة. وتأسست الأمم المتحدة لتحقيق أهداف الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتطوير التعاون الدولي، وضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحماية حقوق الإنسان. وذلك في أعقاب حجم الكوارث التي تركتها الحرب العالمية الثانية الأكبر بالخسائر والأعلى بالتكاليف في تاريخ الحروب. ورغم عقود على نهايتها مازال العالم يعاني من التفجيرات النووية لهيروشيما، وناجاساكي اليابانية، والتي انتهت على أثرها الحرب العالمية الثانية، إلا أن الآثار البيئية من عصف الانفجارات والاشعاع الحراري الذي قضى علي اليابس والبشر في لحظات. دفع العالم إلى تطوير هذا السلاح الجديد وتهديد العالم لمن يمتلكه؛ بل جعله من مقدرات قوة الدولة (المرجع السابق، ص١٧٣، وللمزيد حول التغيرات المناخية: إيف سياما، ٢٠١٥، ص١٧).

٣- تغيرات النظام الدولي الناجمة عن الأزمة الروسية-الأوكرانية:

يتم تحليل الآثار الناجمة عن الأزمة الروسية – الأوكرانية، من خلال بعدين الأول: الآثار المباشرة للأزمة على أجندة المناخ العالمية "البعد البيئي"، والبعد الثاني: الآثار الغير مباشرة للأزمة على أجندة المناخ العالمية "البعد الاقتصادي"، ويتم ذلك على النحو التالي:

أ- الآثار المباشرة للأزمة على أجندة المناخ العالمية "البعد البيئي":

وتتمثل الآثار المباشرة للأزمة الروسية – الأوكرانية في:

(١) تقويض الاستدامة:

تفضي الأزمة بشكلٍ عام، إلى تدمير البنى الفوقية، وكذلك التحتية التي تستجيب للهياكل السياسية، والقانونية، والعسكرية. كما تضر المواجهة العسكرية بالموارد الطبيعية والبيئة التمكينية، وأهداف التنمية المستدامة؛ حيث تتعارض مثل هذه الأزمات مع الاستخدام المستدام للموارد وتكريسها لخدمة الأجيال القادمة، بدلًا من حماية الأصول وإدارة استخدامها، خاصةً في ظل الندرة التي يشهدها العالم مع النمو السكاني المُتسارِع؛ حيث تستنزف تلك الأزمات رأس المال الطبيعي، وفي كثيرٍ من الأحيان تتعطل النظم المجتمعية للإدارة المستدامة للموارد؛ حيث تستنفذ بناء القدرات العسكرية الكميات الهائلة من موارد الدولة الطبيعية، ويقتضي تعزيز الجاهزية العسكرية المزيد من التدريبات التي تتطلب البنية التحتية الضخمة التي يتم تشغيلها بالوقود في أغلب الأحيان، مما يؤدي إلى تقليل "كفاءة الطاقة"، والتي يترتب عليها تحويل الموارد ورؤوس الأموال بعيدًا عن حل المشكلات البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتُقلِّل أيضًا التوترات الدولية الناجمة عن مثل هذه الأزمات من فرص التعاون الدولي بشأن التهديدات البيئية العالمية والتغيُّر المُناخي (هاجر عبد النبي، ٢٠٢٢).

(٢)الإضرار بالبيئة والمناخ:

تستهلك الأزمات من هذا النوع كميات ضخمة من الوقود، ينجُم عنها انبعاثات هائلة من ملوثات البيئة والتي تُفاقِم بدورها من أزمة التغير المناخي، أضف إلى ذلك التلوث الكيميائي الناتج عن استخدام المركبات، والآثار البيئية المترتبة على تطوير المقدرات العسكرية والحفاظ عليها، سواءً بالنسبة للأسلحة النووية والكيميائية الأكثر خطورة، أو الأسلحة التقليدية، ولا تُستثنى من ذلك الأضرار المادية واسعة النطاق والتنوع الجغرافي، وتلوث الهواء الناجم عن استخدام تلك المعدات في المناطق الحضرية (المرجع السابق).

وتأسيسًا على ما تقدَّم، يمكن القول أن الإدارة البيئية تنهار أثناء مثل هذا النوع من الأزمات والصراعات، ويتم تجاهُل القوانين واللوائح البيئية المحلية المنظمة للحد من هذه الأضرار، وتفقد الإدارات المحلية والوطنية قدرتها على مراقبة المشكلات البيئية أو تقييمها أو الاستجابة لها، وتكون الحكومات غير قادرة على الوفاء بتعهُّداتها البيئية الدولية، وتزداد احتمالات تقليص المشروعات والبرامج التي يدعمها المجتمع الدولي. وبذلك، تؤدي الصراعات إلى الإضرار بالبيئة من خلال التأثير على الحوكمة والمشروعات المُستهدَفة.

ب-الآثار الغير المباشرة للأزمة على أجندة المناخ العالمية "البعد الاقتصادي":

تنعكس الأزمة الروسية-الأوكرانية بتبعاتها على مُختلف بلدان العالم، وتقوِّض بدورها – كما سبق وأن تم توضيحه- جهود التنمية ومبادرات الرفاهية الاقتصادية والنمو؛ حيث تُلقي بظلالها على الأمن العالمي التقليدي بأبعاده العسكرية وغير التقليدي بأبعاده الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، واتضح ذلك في تأثير الأزمة الماثلة على الأمن الغذائي العالمي وكذلك أمن الطاقة، ما من شأنه أن يقوِّض جهود التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا، ويُجهِد ميزانيات الدول وعلى وجه الخصوص البلدان النامية، الأمر الذي يحمل في طياته تهديدًا جسيمًا لمشروعات ومبادرات الاقتصاد الأخضر، والطاقة المتجددة، والتكيف مع التغير المُناخي؛ حيث تُعاني بالفعل تلك الدول من نقص التمويلات اللازمة للمشروعات الخاصة بالمناخ، ومع تفاقُم هذه الأزمة تلجأ الدول إلى تخصيص المتاح لديها من الأموال لضمان الأمن الغذائي باعتباره الأكثر أولوية وارتباطًا بالأمن القومي والمصلحة الوطنية للدول، التي تنطوي على الجانب الأمني بأبعاده التقليدية وغير التقليدية، والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين والقضاء على الفقر، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وفي إطار المصلحة الوطنية يُميز أحد تصنيفات الأهداف التي

تصبو الدول إلى تحقيقها بين "الأهداف الاستراتيجية العليا"، وهي تلك الأهداف التي ترتبط بالأمن الوطني، و"الأهداف الاستراتيجية المتوسطة" والمرتبطة بتحقيق الرفاهية؛ حيث يرتبط الأمن الغذائي للدول، بـ "الأهداف الاستراتيجية العليا" للدولة؛ وهو ما يعني أن الدول تُكرس كل أدواتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية لحمايته (رجاء عيسى، ٢٠٢٣، ص ص٣٥١-٣٥٤).

ويمكن القول أن آثار الأزمة الروسية-الأوكرانية تؤثر في الدول الأخرى، وتضرب اقتصادها من خلال ثلاث قنوات رئيسة؛ يتمثَّل أولها في ارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية كالطاقة والغذاء وزيادة معدلات التضخم، مما يؤدي إلى تآكُل القيمة الحقيقية للدخول، أما ثانيها فيتمحور حول انقطاع سلاسل الإمداد مما يضيف أعباءً اقتصادية على الدول، ويكمُن ثالثها في تراجُع الاستثمارات وعلى وجه التحديد في البلدان النامية، ومنها الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة والبيئة؛ ويرجع السبب في ذلك إلى إقدام الدول على تشديد الأوضاع المالية، وزيادة الشعور بعدم اليقين لدى المستثمرين (هاجر عبد النبي، مرجع سابق).

المحور الثاني: الدبلوماسية المناخية وجيوسياسية التغير المناخي في القارة الأفريقية

ظهرت الدبلوماسية المناخية –Climate Diplomacy" كمفهوم حديث على الساحة الدولية خلال اتفاقية باريس ٢٠١٥؛ حيث عرفت الدبلوماسية قديماً باقتصارها على تبادل المبعوثين الدبلوماسيين للدول من أجل تعزيز العلاقات بين الدول وحماية المصالح السياسية؛ إلا أنه مع ظهور الأزمات البيئية، وما يتعرض له المناخ من تغيرات سلبية هددت كافة الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ظهر ما يُعرف بالدبلوماسية المناخية، والتي فرضت نفسها وبقوة على الساحة الدولية؛ حيث أدرجت التهديدات البيئية ضمن التهديدات العابرة للحدود، والتي لا تقف عند حدود الدولة المتسببة فيه ذلك؛ بل امتدت لتشمل باقي الدول المتأثرة بهذه التهديدات، مما أدى إلى زيادة مشكلات التدهور البيئي حول العالم، ومن ثم أصبحت الدبلوماسية المناخية ظاهرة واضحة استخدمتها مُعظم الدول لإيجاد حل لمشكلة التغيرات المناخية، وتطور على أثرها القانون الدولي ليصيغ اتفاقيات مُلزمة للدول لتطبيق ما يسمى بالدبلوماسية البيئية (شيماء يوسف، وأخرون، ٢٠٢٣)، ويتم توضيح ذلك على النحو التالي:

أولاً: تأصيل نشأة المفهوم تاريخياً:

عُقدت تحت رعاية "الأمم المتحدة" العديد من الاتفاقيات الإطارية بشأن تغير المناخ، جاء أهمها قمة الأرض، والتي عقدت في مدينة "ريو دي جانيرو" عام ١٩٩٢، وهدفت "الأمم

المتحدة" من خلالها إلى تثبيت مخاطر تغير المناخ عند مستوى يمنع التدخل الخطير من جانب الإنسان في البيئة، وخلال هذه القمة تم الحديث عن دور الدبلوماسية في إيجاد طريقة للبدء من الحد من نمو الانبعاثات المؤثرة على المناخ. ومنذ عام ١٩٩٥ يجتمع الدبلوماسيون من جميع أنحاء العالم في محاولة لمعالجة هذه الظاهرة المناخية، والتي على الرغم من طرح العديد من الاتفاقيات التي تحد من مخاطر التغير المناخي؛ إلا أن ذلك لم يحد من مخاطر هذا التغير مما أدى إلى صدور اتفاقية باريس عام ٢٠١٥، والتي كانت أكثر تحديداً في صدور مفهوم الدبلوماسية المناخية (Holland, Andrew and Rossetti, Philip, 2015, p1).

ويوضح الشكل رقم (٢) زيادة التغيرات المناخية على الرغم من طرح العديد من الاتفاقيات للحد من مخاطر التغير المناخي

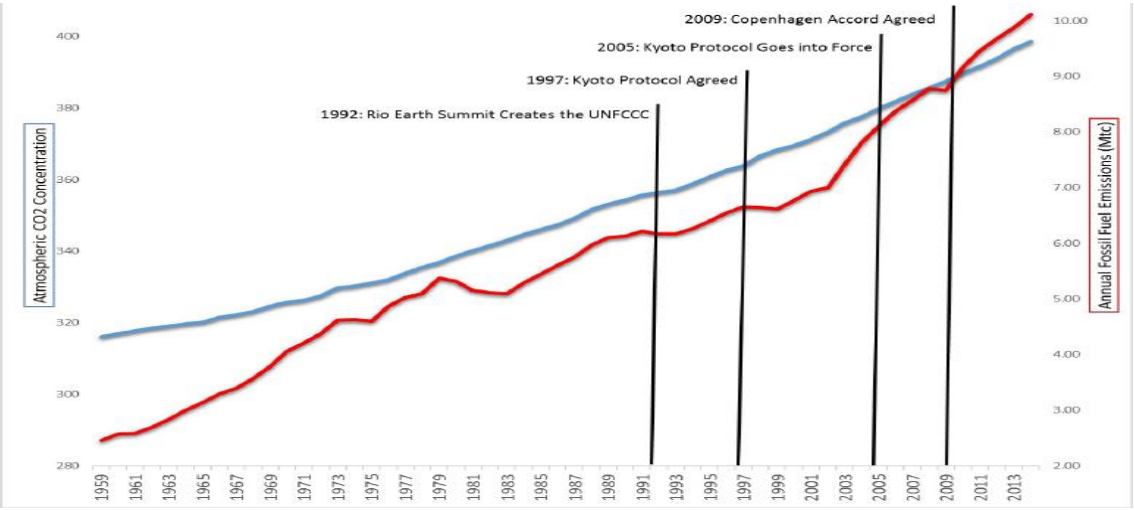

المصدر: NOAA's Earth System Research Laboratory

كما جاءت "قمة الأرض– التنمية المستدامة" والتي أقيمت في "مدينة جوهانسبرج" عام ٢٠٠٢، والتي جاء من أهم نتائجها دمج مفهوم التنمية المستدامة في صياغة السياسات الاقتصادية؛ كى تركز على ضرورة توفير الإمكانيات المادية والبشرية للقضاء على الفقر باعتباره العائق الرئيسي أمام التنمية المستدامة، وتقليص الفجوة بين دول الشمال والجنوب، أضف إلى ذلك الاجتماع المنعقد عن تغير المناخ في عام ٢٠٠٧، والذي بحث تعزيز المباحثات الرامية للتوصل لاتفاق لوضع إطار شامل متعدد الأطراف حول تغير المناخ لما بعد العام ٢٠١٢. وفي نفس السياق عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها حول التغير المناخي في "بالي بإندونيسيا" في ٢٠٠٧، والذي تبنت من خلاله خارطة طريق حول الكيفية التي يتم من خلالها التوصل لاتفاق ما بعد "كيونو"، بالإضافة إلى وضع برنامج عمل "بالي" حول الخطوط العريضة لخطة طويلة

المدى وتصميم جدول زمني تنتهي خلاله المفاوضات في مهلة لا تتجاوز العام ٢٠٠٩، في نفس السياق عقد مؤتمر المناخ في كوبنهاجن في عام ٢٠٠٩؛ حيث استحدث ما يعرف بـ "الصندوق الأخضر للتغيرات المناخية–Green Climate Fund" كأداة عملية يتم من خلالها تمويل البرامج والمشاريع البيئية، كما اعتمد مؤتمر "كانكون" للتغير المناخي، والمنعقد في المكسيك في نوفمبر٢٠١٠، حزمة من القرارات لمساعدة الدول على التقدم نحو مستقبل منخفض الانبعاثات وتضمن تعهدات ذات طابع رسمي بالتخفيف من حدة الانبعاثات وضمان المساءلة بشأنها. وفي ديسمبر عام ٢٠١٥ عقد اتفاق باريس للمناخ "COP21" في العاصمة الفرنسية "باريس" وتم توقعيه في نيويورك ٢٠١٦، وبرز خلال هذا الاتفاق مفهوم الدبلوماسية المناخية – كما سبق وأن تم توضيحه؛ حيث يعد هذا أول اتفاق عالمي بشأن المناخ بهدف مواجهة الاحتباس الحراري وخفض الانبعاثات الدفيئة، وتم خلاله تخصيص مبلغ ١٠٠ مليار دولار سنويًا كمساعدات مناخية للدول النامية، وفي إطار ذلك عقد مؤتمر مراكش حول المناخ "COP22" والتي عقدت في المغرب في العام ٢٠١٦ بهدف متابعة المفاوضات حول المحاور المختلفة لاتفاق باريس (وئام عثمان، مرجع سابق، ص ص١٧٣–١٧٤).

أضف إلى ذلك القمة التي عقدت من قبل "الأمم المتحدة" بشأن تغير المناخ والذي عرفت باسم "مؤتمر الأطراف Cop26"، والذي اجتمع من خلاله أكثر من ١٠٠ قيادة على مستوى العالم مع ١٠٠٠ مفاوض من المجتمع المدني والحكومات، للتباحث حول وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها تجاه الدول النامية والتزام الدول المتقدمة بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتوصل المؤتمر إلى مجموعة من النتائج، جاءت أهمها قرار الولايات المتحدة بالدخول مع الصين في شراكة من أجل مستقبل الكوكب. هذا بالإضافة إلى "مؤتمر COP27" الذي استضافته مصر في شرم الشيخ، والذي يعد من أهم المؤتمرات لما له من نتائج هامة وشراكات ومبادرات قامت بها الدول مع بعضها البعض، والتي تعكس دعم شركاء البلدان النامية لبناء المرونة في مواجهة المناخ، وكان من أهم نتائجه إقرار آليه تمويل الخسائر والأضرار لمساعدة الدول النامية للتصدي لأزمة المناخ، وإضافة مصطلح "الحلول المستندة إلى الطبيعة" في قرار الغلاف الختامي لبيان مؤتمر المناخ لأول مرة، بالإضافة إلى تضمين ملف المياه لأول مرة كأداة لمكافحة التغير المناخي، مما يُعني ذلك إدخال القطاعات المستحقة للتمويل المناخي كجزء أساسي من سياسات التخفيف والتكيف ورفع مستوى التعهدات وزيادة التمويل (أنظر: شيماء عادل، مرجع سابق).

ويلاحظ أن التقدم البطئ في مواصلة تطوير النظام المناخي الدولي، أدى إلى ضرورة القيام باتخاذ مجموعة من الإجراءات العاجلة التي تمتد إلى ما هو أبعد من المفاوضات المناخية الدولية؛ حيث اكتسبت ظاهرة التغير المناخي أهمية متزايدة في الفكر الاستراتيجي لصناع السياسة الخارجية لما تمثله هذه الظاهرة من تحدياً حيوياً في السياسة الدولية؛ حيث تؤدي المخاطر المناخية إلى العديد من العواقب الاقتصادية والاجتماعية على العديد من المناطق، وتكون البلدان الأكثر تضرراً تلك البلدان ذات القدرات المنخفضة على التكيف، ومن بينها العديد مما يسمى بالبلدان الهشة (Campbell, Kurt M. and other's, 2007)؛ حيث قدرت اللجنة العالمية للاقتصاد والمناخ في تقرير نشرته في سبتمبر ٢٠١٨، أن الانتقال نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات حتى عام ٢٠٣٠ سيولد نحو ٢٦ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي، كما توقعت منظمة العمل الدولية في تقرير أصدرته في مايو ٢٠١٨ إضافة ٢٤ تريليون وظيفة جديدة إلى سوق العمل في قطاعات الاقتصاد الأخضر، إذا ما طبقت الدول الأعضاء في اتفاقية باريس تعهداتها، وفي تقرير نشرته منظمة الصحة العالمية، جاءت من ضمن الحقائق التي عرضتها، أن تلوث الهواء تسبب في أكثر من ٧ مليون حالة وفاة مبكرة؛ حيث تركزت هذه الحالات في مناطق لا تتفق جودة الهواء فيها مع معايير المنظمة، وقد بلغت نسبة قاطني هذه المناطق نحو ٩١٪ من سكان العالم. هذا بالإضافة إلى الضرورات الصحية، فإن أي جهد بناء نحو الاستدامة البيئية سيُقلص تدريجياً من الكوارث الطبيعية وما تحمله من كلف بشرية واقتصادية ضخمة (The Report Of The Global Commission On The Economy And Climate, 2018, p.p 3-15)، فوفقاً لنتائج نشرها مكتب الأمم المتحدة لخفض مخاطر الكوارث في أكتوبر ٢٠١٨؛ بلغت قيمة الخسائر الاقتصادية للكوارث المرتبطة بالمناخ في الفترة الممتدة ما بين (١٩٩٨ – ٢٠١٧) قرابة الـ ٢,٣ تريليون دولار، وقد صُنفت ٩١٪ من الكوارث الرئيسية العالمية في تلك الفترة والبالغ عددها ٧٢٥٥ كارثة على أنها كوارث مرتبطة بالتغيرات المناخية، كالأعاصير والجفاف. وأشار التقرير إلى معاناة الدول الأشد فقراً من تداعيات هذه الكوارث، نظراً لهشاشة بنيتها التحتية ومحدودية قدراتها في الاستجابة للأزمات (موقع ستراتيجيكس، ٢٠٢٠)، (UNDRR, 2018)، (للمزيد حول تقارير مكتب الأمم المتحدة لخفض الكوارث أنظر: UNDRR, 2023, p.p 31-40).

ووفقاً للتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة يتوقع ارتفاع المعدلات الخاصة بالوفيات والناجمة عن التغيرات المناخية حتى عام ٢١٠٠، وبنسب تتفاوت عبر معظم الأقاليم المناخية والجغرافية. فوفقاً لدراسة صادرة عن شبكة العلوم الاجتماعية في أغسطس ٢٠١٨، وبافتراض

زيادة ارتفاع درجة الحرارة إلى نطاق (٣,٢-٥,٤) درجة مئوية؛ ستكون أجزاء واسعة من القارة الأفريقية والشرق الأوسط هي الأكثر تأثراً وتسجيلاً لنسب الوفيات المرتبطة بالمناخ. وتضع الدراسة معظم دول الشرق الأوسط في قائمة الخطر البرتقالي مع توقعات بتسجيلها (١-٣٥٠) حالة وفاة مرتبطة بالتغيرات المناخية لكل ١٠٠ ألف نسمة، في حين تتوقع الدراسة أن تسجل المناطق الأفريقية الاستوائية (٣٥١-٨٨٨) حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف نسمة. كما جاء في هذه الدراسة أن بعض المناطق ذات البرودة القارصة كروسيا وشمال أوروبا وكندا، ستنخفض فيها هذه النسبة مستقبلاً، لأن هذه المناطق ذات المناخ المتطرف تسجل حالياً وفيات مرتبطة بالمناخ القارص، ومع ارتفاع درجات الحرارة عالمياً سينخفض تسجيل حالات الوفيات المرتبطة بالمناخ. وبالمثل يظهر هذا التباين أيضاً في درجة تضرر الناتج الإجمالي المحلي لمختلف الأقاليم بفعل تداعيات التغير المناخي. فالأقاليم ذات الدخل المحدود – كبعض دول القارة الأفريقية والشرق الأوسط – ستكون أشد تضرراً، رغم مساهمتها المحدودة في انبعاثات الغازات مقارنةً مع الدول الصناعية (موقع ستراتيجيكس، مرجع سابق). ويوضح الشكل رقم (٣) جيوسياسية التغير المناخي متمثلة في نسبة الأضرار المناخية للاقتصاد العالمي:

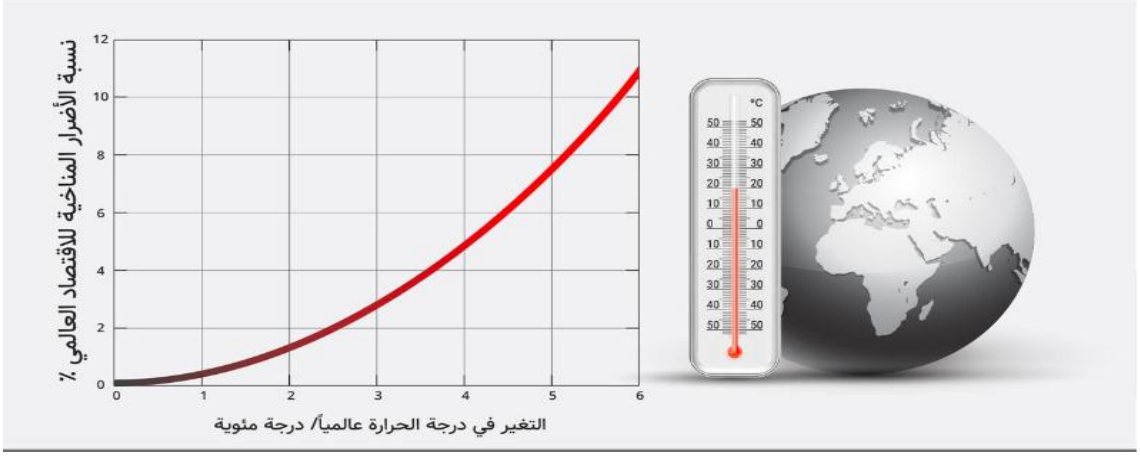

المصدر: ستراتيجيكس، *" دبلوماسية المناخ: ما بين الحواجز القانونية والحسابات الأحادية"*، مرجع سابق.

وهنا يظهر مفهوم آخر هو مفهوم العدالة المناخية، من خلال مطالب العديد من الحكومات والدول والمنظمات غير الحكومية، مثل العدالة المناخية الآن " Climate Justice Now"، ومبادرة العدالة المناخية "Climate Justice Initiative"، لتأكيد المسئولية التاريخية للغرب الصناعي في التسبب في تغير المناخ، والتكاليف التي تكبدتها الدول لمعالجة هذا التغير والتي يطلق عليها "الدين المناخي المستحق للدول المتضررة"، كوسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف، بين الدول المتقدمة والصناعية والدول النامية، الأكثر تضرراً من جراء التغيرات المناخية (Tietjens Meyers, Diana, 2011, p.p667-671)، (Adams,

A. Posner, Eric) ،(Barbara and Luchsinger, Gretchen, 2009, pp33-36 and R. Sunstein, Cass, 2008, pp1565-1612). ومن ثم تعني العدالة المناخية "التأكيد من أن المجتمعات والأفراد والحكومات، لديها القوانين الموضوعية والحقوق الإجرائية، المتعلقة بالتمتع بمكان آمن ونظيف وصحي ومستدام البيئة، ووسائل اتخاذ أو التسبب في اتخاذ تدابير وطنية، تشمل الأنظمة التشريعية والقضائية، وعند الاقتضاء على المستوى الإقليمي والدولي، للتخفيف من مصادر التغيرات المناخية، وتوفير التكيف مع آثاره بطريقة تحترم حقوق الإنسان" (Grasso, Marco, M Ezra, Markowitz, 2015, p130). فالعدالة المناخية تسعى إلى الجمع بين مناقشة التغيرات المناخية وحقوق الأفراد، بطريقة عادلة لمعظم المجموعات البشرية المعرضة لتهديدات تغير المناخ (Grubb, Michael, 1995, pp463-464). ويرى "دافيد إيسترن" أن العدالة المناخية "تأسست في الضرورات القانونية والأخلاقية لحقوق الأفراد، مما يجعلها أساساً لا غنى عنه للعمل في مجال تغير المناخ" (Reynolds, Michael, 2014).

وخُلاصة القول؛ في ضوء ما سبق، وأمام "عولمة" التداعيات الناجمة عن التغيرات المناخية، تواجه القارة الأفريقية في ضوء التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والمراكز البحثية ذات الصلة بالتغيرات المناخية تحدياً مشتركاً يُحتم القيام بدور هام وفعال للحد من أثر التغيرات المناخية على القارة؛ حيث سيظل الخطر المناخي حاضراً بقوة في كل المنتديات العالمية، وليس من الغريب أن تصنف نشرة "علماء الذرة" الصادرة عن مجلة جامعة شيكاغو، مخاطرَ التغير المناخي إلى جانب مخاطر الحرب النووية؛ في قائمة أهم التهديدات التي قد تعصف بالبشرية.

واستناداً إلى ما سبق، تعرف الدبلوماسية المناخية على أنها "جميع أشكال الممارسات الدبلوماسية التي تتعلق بقضية التغيرات المناخية باعتبارها قضية عالمية"، ومن هذا المنطلق كان من الطبيعي أن تعمل كافة الدول على حل هذه القضية، من خلال تكثيف جهودها الخارجية للاستفادة من الجانب التعاوني عن طريق تجميع جهود كافة الدول من خلال ما يُسمى بالدبلوماسية المناخية والتي تعد شكل من أشكال الدبلوماسية والتي تهتم بالقضايا ذات الصلة بالتغيرات المناخية (Mabey, Nick, and other's, 2013, pp 12-15).

ثانياً: أهداف الدبلوماسية المناخية:

تهدف الدبلوماسية المناخية إلى "حوكمة المناخ"، والتي تعد شكل من أشكال الدبلوماسية، ويمكن اعتبارها أيضاً أحد الأليات الهامة التي تهدف إلى التخفيف من حدة التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية أو التكيف معها، ومن ثم فهي تُعنى ربط واضح بين السياسات الداخلية

والخارجية للدولة من ناحية، والسياسات المحلية للدول من ناحية أخرى؛ حيث يمثلان وجهان لعملة واحدة لا يمكن فصلهما فتقوية سياسة الدولة الداخلية والخارجية لا تنجح إلا إذا كانت لحكومة الدولة التي تقوم بهذه السياسات مساهمات كبيرة في الجانب المحلي عن طريق قيامها بمحموعة من البرامج الوطنية والمحلية القوية، وذلك بهدف تعزيز دورها في عمليات التنمية الوطنية (Heywood, Andrew, 2011, p.p389-400)، من خلال مجموعة من التدابير والآليات تهدف من خلالها إلى "توجيه النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو منع المخاطر التي يفرضها التغير المناخي أو التخفيف منها أو التكيف معها". ومع زيادة الوعي بأسباب تغير المناخ، والعواقب الناجمة عنه، والقلق المتزايد من أن القضايا المحيطة به تمثل مشكلة مستعصية؛ جرى التعامل مع قضية التغير المناخي من منظور عالمي، من خلال سعي "الحوكمة المناخية" إلى معالجة التغير المناخي على الساحة الدولية. وكانت النتيجة هي الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف؛ حيث بدأ اهتمام المجتمع الدولي بقضايا المناخ والبيئة مع دعوة الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٦٨ إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة، وقد عقد هذا المؤتمر بشكل فعلي بمسمى "قمة المناخ ستكهولوم" في عام ١٩٧٢ في محاولة لبلورة رؤية ومبادئ لحفظ البيئة الإنسانية، وتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية على حماية البيئة وتحسينها، وقد أسفرت هذه القمة على إنشاء برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، ويعني هذا البرنامج بشئون البيئة والتعاون الدولي في مجال حماية البيئة الإنسانية بوجه عام (وئام عثمان، مرجع سابق، ص١٧٢).

ويمكن القول بأنه نتيجة للربط بين دبلوماسية المناخ والحوكمة المناخية، قد نتج عن ذلك بعض المشكلات التي تمثلت في أن الحوكمة المناخية بربطها للجانب المحلي مع الجانب العالمي أحدثت نوع من التصادم الشديد بينها وبين الدبلوماسية المناخية، ويرجع السبب في ذلك لقيامها بتساوي جميع الدول محلياً، وهذا أحدث فجوة واسعة بين دول الشمال ودول الجنوب وهذه المشكلة كانت سبب هام وكبير في تعطيل معظم الاتفاقيات الخاصة بالتقليل من حدة التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية؛ حيث إنهم قارنوا بين دول صناعية والتي تمثلها دول الشمال، ودول غير صناعية وتمثلها دول الجنوب، إلا أن هذا التحليل لم يتفق عليه معظم المحللون؛ حيث يُقر البعض بأهمية الحوكمة المناخية كونها لم تحمل الدول غير الصناعية "دول الجنوب" المزيد من الأعباء، فـ بالعكس من ذلك فقد عملت على تعزيز التنمية، وهذا لا يتعارض مع مجهودات الدول النامية؛ حيث تدعو إلى الحوكمة التكيفية التي تُعطى الدول حلولاً مختلفة ومتنوعة كي تكون قادرة على التصدي للتغيرات السلبية التي تترتب على قضية التغيرات

المناخية، بما يجعلها تتصف بالمرونة كونها تعمل على التخفيف أو التكيف وهذا بالنسبة لها يمثل حلاً مرضياً لجميع الأطراف (رغدة البهي، خديجة عرفة، ٢٠٢٢، ص ص١٠٩-١١١).

لذا تزايد الاهتمام بـ "دبلوماسية المناخ – Climate Diplomacy" متعددة الأطراف لتحقيق مجموعة من الأهداف يتعين بناؤها؛ وهي: دعم تطبيق اتفاقية باريس، والاستمرار في دفع التغير المناخي كأولوية استراتيجية في المحادثات الدبلوماسية، وزيادة الجهود الرامية إلى معالجة خلل العلاقة بين كل من: المناخ، والموارد الطبيعية، والهجرة، والازدهار، وكأي قضية دولية أخرى، تتباين المواقف الرسمية إزاء "التغير المناخي" رغم أن البيئة تجسد وحدة الحال والمآل للبشرية برمتها؛ ولذا يُفترض ألا تخضع لمناخ الاستقطاب السائد في القضايا الدولية الأخرى. ويتجلى هذا التباين بانسحاب واشنطن غير المفاجئ من اتفاقية باريس، فبعد تمهيدٍ مطول، أخطرت الحكومة الأمريكية رسمياً الأممَ المتحدة، راعية الاتفاقية، بانسحابها من الاتفاقية في نوفمبر ٢٠١٩. وقد عزا وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت سبب الانسحاب في بيان صحفي عُقد أيضاً في نوفمبر من نفس العام إلى "العبء الاقتصادي الظالم الواقع على العمال الأمريكيين والشركات ودافعي الضرائب بسبب التزامات الولايات المتحدة الأمريكية بموجب الاتفاق" (Petri, Franziska, 2020, p.p2-5).

ثالثاً: التغيرات المناخية وأثرها على القارة الأفريقية:

يعد التغير المناخي هو التحدي الرئيسي الذي يقف عقبة أمام تحقيق التنمية داخل القارة الأفريقية، وفقاً لما جاء في خطة التنمية المستدامة والأجندة الأفريقية ٢٠٦٣، وعلى الرغم من أن نصيب الدول الأفريقية من الانبعاثات الكربونية العالمية والمتسبب فيها بنسبة كبيرة الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة والصين لا يتجاوز الـ ٣,٥٪، إلا أن دول القارة من بين الدول التي تعاني بدرجة أكبر من تبعات التغيرات المناخية، خاصة داخل المناطق ذات الطابع الريفي منها؛ حيث تؤثر هذه التغيرات المناخية على كافة النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والغذائية، والمائية؛ مما يزيد من الحاجة لإلزام الدول الكبرى المسببة للانبعاثات الكربونية بمساعدة الدول المتضررة عبر تخصيص المزيد من الموارد المالية، ومساعدتها على التكيف مع تبعات تغير المناخ، فضلاً عن التوجه نحو تقليل تلك الانبعاثات التي تتسبب في ارتفاع كبير في درجات الحرارة (ياسمين أيمن، ٢٠٢٢).

حيث أصبح ينظر إلى المشاكل البيئية ذات العلاقة بالتغير المناخي، وما ينتجه من حالات متطرفة للطقس" وتداعيات ذلك على مختلف أوجه الحياة الإنسانية في القارة الأفريقية بوصفها تهديدات أمنية ملحة، مثلها في ذلك مثل التهديدات التقليدية كالإرهاب والنزاعات المسلحة

والجريمة المنظمة الناجمة عن ظاهرة التغير في المناخ؛ حيث أصبحت في صدارة الأولويات الأمنية لبعض من أقطار القارة الأفريقية التي تعاني بعضها من ازدحام شديد في أجندتها الأمنية في ظل استمرار الهشاشة كخاصية مميزة لبعض دولها منذ استقلالها (بلال لعيساني، ٢٠٢٢، ص١٨٩). ويتم تناول أثر التغيرات المناخية على القارة الأفريقية على النحو التالي:

١- الخصوصية الأفريقية وتأثرها بقضايا التغيرات المناخية:

تنبع الخصوصية التي تتمتع بها القارة الأفريقية في الأمطار غزيرة الموسمية، فضلاً عن أن ما يقرب من ٨٠٪ منها يقع على جانبي خط الاستواء، مما يجعلها من بين المناطق التي تحظى بدرجات حرارة دافئة أو ساخنة على مدار العام، وتشير بعض التوقعات بأنه نتيجة للتغيرات المناخية هناك احتمالية حدوث تغيرات بكمية الأمطار المتساقطة على مدار المائة عام المقبلة من خلال انخفاض كمية الأمطار المتساقطة في المناطق الشمالية والجنوبية بالقارة، مع ارتفاع احتمالية حدوث الفيضانات نتيجة لتزايد هطول الأمطار في منطقة القرن الأفريقي، بجانب حدوث ارتفاع غير مسبوق لدرجات الحرارة على مستوى القارة بأكملها، مما سيؤثر على كافة صور الحياة في القارة (Turton, Steven, 2016)؛ أضف إلى ذلك أنه من المتوقع تزايد درجات الحرارة بمقدار ١,٥ درجة في نهاية القرن الراهن، بما سيؤدي إلى حدوث العديد من الموجات المتعلقة بالجفاف، والتي ستضر بالمحاصيل الزراعية، وتؤثر على الثروة الحيوانية، ومعدلات الإنتاج الزراعي، ومن ثمّ سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الغذاء، ويضر بالأمن الغذائي، كما أنه سيتسبب على جانب آخر في ارتفاع معدلات النزوح والهجرة واللجوء بحثاً عن سبل أفضل للعيش. أضف إلى ذلك أنه من المتوقع أن تسهم التغيرات المناخية في تخفيض الناتج المحلي الإجمالي فى دول أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة تصل إلى ٣٪ بحلول عام ٢٠٥٠، كما ستسهم التغيرات المناخية في إذابة الأنهار الجليدية الموجودة في أفريقيا على غرار تلك الموجودة في جبل "كليمنجارو" شمال تنزانيا خلال العقود المقبلة، مما ستؤثر في تحقيق النمو الاقتصادي لدول القارة الأفريقية، خاصة أن الزراعة في مناطق كثيرة من أفريقيا تعتمد على الأمطار؛ ولذا ستتأثر سلباً بموجات الجفاف والفيضانات المتوقعة، وبتذبذب كمية الأمطار في مختلف مناطق القارة، على غرار منطقة جنوب أفريقيا التي ستشهد انخفاضاً بنسبة ٢٠٪ في كمية الأمطار المتساقطة بها بحلول عام ٢٠٣٠ (A. Ray, Charles, 2021). ومن ثم سيؤدي ذلك إلى انخفاض عوائد الإنتاج الزراعي في القارة بنسبة ٨٪ في جنوب وشرق القارة، و١١٪ في شمالها، و١٣٪ في غربها ووسطها. ومن المتوقع أن يكون القمح والأرز من أكثر

المحاصيل المتضررة بنسبة ٢١٪ و١٢٪ على التوالي بحلول عام ٢٠٥٠ (United Nations Framework Convention on Climate, 2020).

٢- التغيرات المناخية وانعكاساتها على النظام البيئي في القارة الأفريقية:

تتميز بعض المناطق في القارة الأفريقية كمنطقة الساحل الأفريقي بنقص هطول الأمطار وعدم انتظامها بسبب طابعها الصحراوي، مما أدى إلى معاناة المنطقة من الجفاف، أضف إلى ذلك ارتفاع درجة سطح البحر والمحيط الأطلسي الناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري، والذي تعتبر الدول الكبرى الصناعية هي المسؤولة عنه (Hulme, M., Doherty, R., Ngara, T., New, M. and Lister, D, 2001, pp145-150)، هذا بالإضافة إلى خسارة التنوع البيولوجي وجفاف الكثير من الأنهار مثل نهر التشاد الذي تقلصت مساحته إلى حوالي ٩٠٪ وأيضاً انخفاض ما نسبته ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من مجموع المياه المتاحة في أحواض المياه بالنيجر، وبحيرة السنغال، وانتشار تقنيات الإنتاج غير الصديقة للبيئة وازدياد التصحر كل ذلك قد أثر على النظام البيئي لهذه الدول (نعيمة باى، ٢٠٢٣، ص٤٨٢).

٣- التغيرات المناخية وانعكاساتها على النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في القارة الأفريقية:

كان للنمو الاقتصادي والصناعي للدول الصناعية الكبرى أثره على الموارد الطبيعية والطاقوية في القارة الأفريقية وعلى وجه الخصوص في منطقة الساحل الأفريقي مما أدى إلى الاخلال بالأمن البيئي، وحدوث العديد من المشكلات الاقتصادية وضعف الدخول الفردية، في العديد من الدول منها: (النيجر، تشاد، مالي، وموريتانيا). كما أدى اختلال النظام البيئي الناتج عن التغيرات البيئة، إلى عدم الاستقرار الاجتماعي في بعض الدول وزيادة الصراعات الناتجة عن هجرة السكان إلى مناطق أخرى تفادياً لندرة الموارد وبسبب الكوارث الطبيعية، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية، وزيادة المخاطر الصحية إضافة إلى انخفاض مستوى الدخل، مما أثر على الأمن الغذائي وقد وصلت دولتا مالي والنيجر إلى معدلات مرتفعة نقص الغذاء وفقاً لبرنامج الغذاء العالمي. وعلى المستوى السياسي قد يرى البعض أن التغيرات المناخية ليس لها علاقة بالسياسة ويمكن القول بأن هذه النظرة تقليدية؛ إذ أن هناك علاقة طردية بين قضايا التغيرات المناخية واستدامة الديمقراطية والاستقرار السياسي، من خلال الارتباط المتبادل بين الفقر والحروب وتدهور البيئة والمناخ (عمر فرحاتي، مريم إبراهيم، ٢٠١٧، ص ص٦٢-٦٤).

٤- التغيرات المناخية وانعكاساتها على الأمن الأفريقي:

يلاحظ في ضوء ما تم توضيحه من قبل، أن التغير المناخي يساهم في زيادة وكثرة المخاطر البيئية مثل: الفيضانات والجفاف والأعاصير والأوبئة الأيكولوجية التي تؤثر على الموارد الطبيعية، خصوصاً على المناطق الضعيفة والتي تعاني الكثير من التحديات نتيجة لطبيعة الدول وسياستها الاقتصادية والتنموية أو نتيجة العوامل الديمجرافية، بالإضافة إلى أن بعض المناطق تعاني من عدم الاستقرار الأمني والسياسي، كما أن أغلبها تعتبر مجتمعات تمتاز بالحساسية الكبيرة للتغيرات المناخية لاعتمادها الكبير على الزراعة، وهو ما يزيد من التنافس فيما بينها للوصول للموارد الطبيعية التي تكفل لها البقاء والاستمرار. ويكون هذا التنافس سبباً في الصراعات المجتمعية والإثنية، والتي ينجم عنها ظواهر أكثر خطورة من موجات هجرة داخلية وخارجية، أو تفاقم مشاكل أخرى كنقص الموارد، وفي المحصلة تؤدي هذه السلسلة السببية من الحوادث إلى إضعاف هيكلية البناء المؤسسي والوطني وفقدان لدور الدولة في بعض المناطق وإمكانية انتشارها إلى مناطق أخرى، مما يعرض الدولة في هذه الحالة لعدم القيام بوظائفها. وهو السياق الذي يعتبر بيئة مواتية لانتشار الظاهرة الإرهابية ومد نفوذها، وتوسع من خلال تلك المناطق أنشطتها باستغلال عامل الاستياء من نقص الخدمات أو استدعاء العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية والسياسية. وهذه الهشاشة تجعل الأفراد أكثر حساسية للوضع البيئي، مما يؤدي في العموم إلى بروز الفواعل الغير دولاتية وسيطرتها على البيئة الاجتماعية والموارد الطبيعية والتي تستغلها من خلال التجارة الغير مشروعة لتلك الموارد (حمزاوي ميلود، ٢٠٢٣، ص ص٢٩٩-٣٠٠).

وقد أدى ذلك إلى بروز ظاهرة التدخلات الخارجية في بعض المناطق الأفريقية التي تعاني من بعض الأزمات والصراعات؛ حيث جعلت الأولويات الأمنية في بعض المناطق الأفريقية تتحدد تبعاً للتوجهات الغربية، وتم استخدام الصراعات في تبرير التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول كما حدث في: (الصومال والسودان ومالي وكوت ديفوار وبوركينافاسو وأفريقيا الوسطى) تحت مسمى "عولمة المخاطر والتهديدات"، وفي ظل غياب منظومة أمنية واضحة، بمكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية، تفتقد القدرة على احتواء المخاطر الداخلية ومواجهة التهديدات الخارجية، وهو ما جعل بعض هذه المناطق في صراعات متكررة على المستوى الداخلي مثل: (مالي، السودان، الكونغو الديمقراطية أفريقيا الوسطى) وللتدخلات الخارجية مثل: (مالي، السودان، وتشاد، كوت ديفوار، بوركينا فاسو..)، مما أدى إلى غياب رؤية للأولويات الأمنية الأكثر إلحاحاً للمنطقة ولسبل الحفاظ على الأمن فيها (بلال لعيساني، مرجع سابق، ص ص١٩١-١٩٢).

ويستخلص في ضوء ما سبق أن التغير المناخي يؤدي إلى ثلاث تهديدات أمنية أو بمعنى أدق إلى تفاقمها وهي (Trümper, A., 2019):

أ- تقويض التنمية ومن ثم انحفاض سبل العيش نتيجة لنقص الموارد، مما يؤدي إلى انتشار الأوبئة.

ب- الصراع على الموارد الطبيعية الغذائية والمعدنية، وارتفاع حدة النزاعات في بعض دول القارة الأفريقية مع تراجع حجم الموارد المتاحة داخل القارة.

ج- تزايد المخاطر الأمنية داخل القارة، وتمثل منطقة بحيرة تشاد مثالاً بارزاً على هذه النقطة تحديداً.

المحور الثالث: نحو سياسات تفعيلية لاستدامة إدارة مخاطر التغير المناخي وتحقيق مفهوم الأمن المناخي في القارة الأفريقية

في ظل المفهوم الموسع للأمن، أصبحت القضايا المتعلقة بتغير المناخ، والتدهور البيئي، من المعضلات الاستراتيجية، التي تتطلب مجابهتها مقاربات سياسية، بموازاة المبادرات العلمية، ولذلك أوصى رواد "مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية"، بضرورة "أمننة البيئة والمناخ" (بشير عبد الفتاح، ٢٠٢١)؛ ومن هذا المنطلق تسعى الدبلوماسية المناخية -كما سبق وأن تم توضيحه من قبل- إلى حوكمة المناخ من خلال مجموعة من الاتفاقيات التعاونية والتنسيقات الدبلوماسية والآليات والتدابير التي تهدف من خلالها إلى توجيه النظم الاجتماعية للحد من مخاطر التغيرات المناخية والتخفيف منها أو التكيف معها. والتجنب السلمي لحالات الصراع الجديدة في القارة الأفريقية والمرتبطة بتوزيع الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي من خلال العمل والتعاون المبكر، واستدامة إدارة المخاطر والتهديدات؛ حيث أصبحت الاستدامة استراتيجية يتميز بها النظام الدولي المعاصر، وعلى أثرها تأسست الخطة الاستراتيجية للأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ حيث سعت من خلالها إلى الحد من تداعيات القضايا ذات الطابع العالمي والإقليمي، والتي كان من أهمها القضايا المتعلقة بالبيئة، والتي توضح مدى تأثير ظاهرة التغير المناخي فيها وتشيكلها المحرك الرئيسي لها، نظراً لعدم سيطرة الاتفاقيات علي تلك الظاهرة، وذلك عن طريق تطبيق منظور تنموي يعتمد على: "الاستثمار في الإنسان كهدف رئيسي، وتغير نوعية النمو لتحسين كفاءة استخدام الموارد لتلبية الاحتياجات الأساسية دون الجور علي نصيب الأجيال القادمة". وتسعى الدبلوماسية المناخية إلى إدارة المخاطر والتي تعد أحد أهم الآليات لتحقيق مفهوم الاستدامة وتحقيق مفهوم الأمن المناخي (وئام عثمان، مرجع سابق، ص١٧٢).

ومن هذا المنطلق، أوصى رواد "مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية"، بضرورة "أمننة البيئة والمناخ"؛ بحيث يتم التعاطي مع مختلف الملفات ذات الصلة، بوصفها مرتكزات لأمن الدول القومي. وعلى أثر تعاظم الوعي الكوني بمخاطر التغير المناخي، باعتباره أحد أبرز مصادر التهديد المباشرة للأمن والسلم الدوليين في الفترة القادمة؛ حيث بدأت الأدبيات السياسية والمحافل الاستراتيجية، في تناول مصطلح "الأمن المناخي" (بشير عبد الفتاح، مرجع سابق)، حتى يتم تجنب الأزمات وتداعياتها على الموارد المحدودة في جميع المجالات على المستوى العالمي بصفة عامة والأفريقي بصفة خاصة، ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري عند الاستفادة من الدبلوماسية المناخية يجب التعرف على أهم تحديات الأمن المناخي، ثم طرح مجموعة من السياسات التفعيلية والآليات التي تمتلك مقومات الاستدامة عند مواجهة التغير المناخي في النظام الدولي الحالي، وذلك كما يلي (وئام عثمان، مرجع سابق، ص ص١٧٢-١٧٣):

١- تحديات التغيرات المناخية والأمن المناخي:

إن التقدم البطيء في مواصلة تطوير النظام المناخي يظهر أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمتد إلى ما هو أبعد من مفاوضات المناخ الدولية، والتي تمت خلال السنوات الأخيرة؛ حيث اكتسبت قضية تغير المناخ أهمية متزايدة بين صناع السياسة الخارجية، ويمكن القول أن قضية تغير المناخ تمثل تحدياً حيوياً أمام صانعي السياسات في القارة الأفريقية، وأن قضايا الفيضانات والجفاف وتغير المناطق المناخية، والمخاطر المناخية المتكررة، والمكثفة سيكون لها عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية خطيرة على مناطق بأكملها في القارة الأفريقية، ويجب عند تحليل تحديات الأمن المناخي الأخذ في الاعتبار زيادة الصراعات العنيفة المرتبطة بتوزيع الموارد الطبيعية مثل: "المياه والأراضي" وأن لا يتم التركيز على التفسيرات السببية ذات البعد الواحد؛ حيث من المفترض أن لا تكون الصراعات المحتملة ناتجة عن تغير المناخ وحده؛ بل يجب النظر إلى تغير المناخ على أنه عامل يضاعف من التحديات في مجالات أخرى مثل الفقر وانعدام سيادة القانون، بالإضافة إلى ذلك فإن تفاقم حالات الصراع نتيجة لتغير المناخ تعني السير في مسار واحد فقط، والهدف هنا هو التجنب السلمي لحالات الصراع الجديدة في القارة من خلال العمل والتعاون الجماعي (Tanzler, Dennis and Carius, Alexander, 2013, pp259-274).

ورغم الإمكانات الضخمة التي توفرها بعض الدول نحو حماية المناخ والحد من الانبعاثات الضارة حماية لكوكب الأرض والبشرية جمعاء، إلا أن هذا الهدف الحيوي يلاقي عدة معوقات أهمها الموارد المالية، ذلك أن تبني السياسات النظيفة يستلزم استعمال تكنولوجيات متطورة جداً

وباهظة الثمن، وهو ما يجعل الدول غير المتطورة نسبياً أو التي تمر بأزمات مالية غير قادرة على التجاوب مع مخرجات الحلول حتى وإن أرادت أكثر من ذلك فإن تعهدات الدول المانحة عام ٢٠٠٩ بتقديم مساعدات وتعويضات بقيمة مائة مليار دولار سنويا بداية من سنة ٢٠٢٠ لمساعدة الدول النامية على تمويل انتقالها إلى الطاقات النظيفة لم يتحقق بسبب التحديات الاقتصادية الدولية التي ترتبت، على جائحة كورونا والأزمة الروسية –الأوكرانية، بالإضافة إلى الأزمات المالية الأخرى التي صعبت من مهمة الحصول على تلك التعويضات، فالدول المتقدمة ترفض أن تتحمل هذه التعويضات بمفردها وتطالب الدول النفطية الغنية مثل: الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة بأن تساهم فيها (أنظر: مريم لوكال، ٢٠٢٠، ص٥٣).

٢- استشراف مجالات نفوذ الدبلوماسية المناخية: ويتم ذلك من خلال:

أ- زيادة المشاركة في المحافل الدبلوماسية: ويتعلق هذا المجال بمشاركة ممثلي الحكومات في منتديات دبلوماسية مناخية وصنع القرار الدولي؛ حيث تتوصل الدول إلى اتفاقيات عالمية رسمية بشأن تغير المناخ تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (Mabey, N et al., 2013).

ب- تعزيز البنى التحتية المحلية لدعم المشاركة الدبلوماسية: ويتعلق هذا المجال بالبنى التحتية التي تدعم المشاركة الدبلوماسية بدءاً بالتنسيق وتحديد أولويات تغير المناخ عبر الوزارات والإدارات الحكومية، ومن أمثلة ذلك تعيين مبعوثين خاصين للمناخ ودبلوماسية المناخ؛ حيث يقوم بمهام دبلوماسية بدورها تؤدي إلى نتيجة تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول المؤثرة بما يحقق مفهوم الأمن المناخي (Craft, Brianna, 2016, pp18-21).

ج- دمج تغير المناخ في السياسات: ويتعلق هذا المجال بوضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط التي تدمج تغير المناخ وتدعم العمل على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع عواقبها، وهذا التكامل هو أساس دبلوماسية المناخ الناجحة، والتي تبدأ في الداخل. ومثال على ذلك، تطبيق إجراءات اعتماد وتنفيذ استراتيجية تنمية مرنة منخفضة الكربون أو إطار شامل للتنمية المستدامة في هذا المجال (Ibid, pp22-23).

د- زيادة الدبلوماسية العامة: ويتعلق هذا المجال باستخدام وسائل الإعلام الدولية لتكون الوسيلة الأساسية للوصول إلى الأفراد وإعلامهم والتأثير عليهم في البلدان الأخرى، وتلعب وسائل الإعلام محور الجهود الرامية إلى زيادة الدبلوماسية العامة، كما تلعب دوراً مهماً في تعزيز الحوار حول المصلحة الوطنية، أي الحوار الذي تُحدد من خلاله الدول

أهدافها وطموحاتها. كما تلعب أيضاً دوراً هاماً في تشكيل هذه المحادثة حول تغير المناخ (Ibid, pp24-25). ويوضح الشكل رقم (٤) تغطية الصحف العالمية لظاهرة تغير المناخ

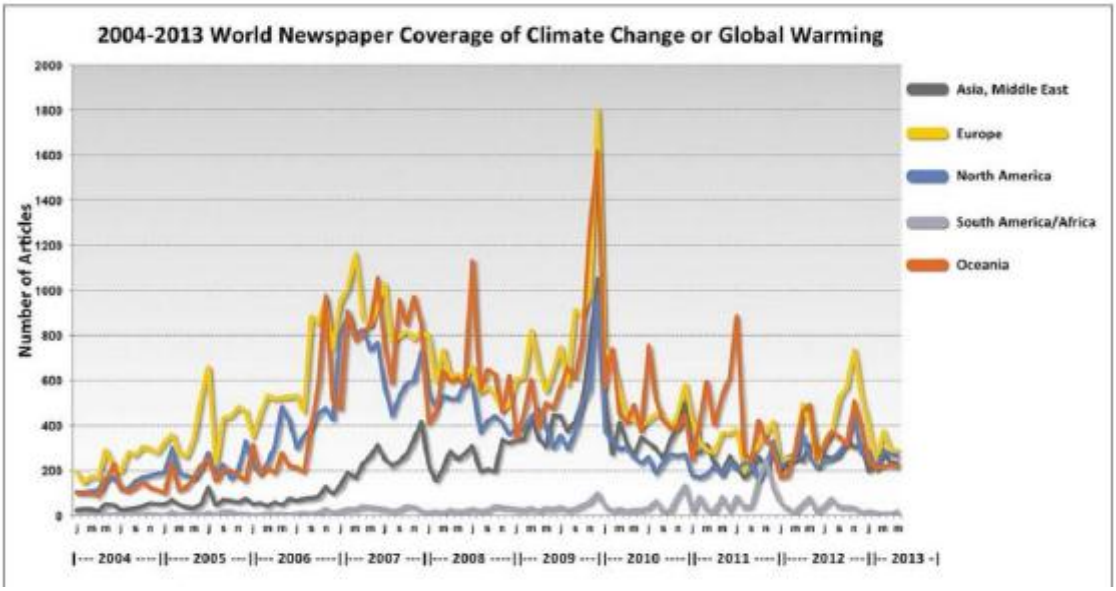

Mabey, N et al., *"Understanding climate diplomacy: building diplomatic capacity and systems to avoid dangerous climate change"*, Op.cit, pp12-15.

٣- التوجهات الاستراتيجية لاستدامة إدارة مخاطر التغيرات المناخية في القارة الأفريقية:

شرعت العديد من الدول الأفريقية في تبني خطوات أولى نحو مواجهة التغيرات المناخية، ودعم الاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة؛ حيث صدَّقت أكثر من ٩٠٪ من الدول الأفريقية على اتفاقية باريس للمناخ "COP21"، حيث تحاول الدول الأفريقية -بالرغم من نقص الموارد بها- إلى تبني خطوات تساعدها في مجابهة التغيرات المناخية على غرار التصديق على المساهمات المحددة وطنياً للتقليل من نسبة الانبعاثات الكربونية. وقد اتجهت دول أخرى على غرار كينيا لإلغاء أو تقليل ضريبة القيمة المضافة على معدات الطهي النظيف؛ مما يحفز الشركات والأفراد للتوجه لتبني الخيارات التي تكون صديقة للبيئة. وتعتبر فئة الشباب الأفريقي من أكثر الفئات استعداداً لتبني خطوات فعَّالة لمواجهة التغيرات المناخية؛ إذ تُظهر أحد استطلاعات الرأي تخوفات الشباب داخل خمسة عشر بلداً أفريقياً من ارتفاع نسب التلوث داخل القارة، ومن تأثير ذلك على الموارد الطبيعية، ومن تباطؤ بعض الحكومات في تبني خطوات استباقية لمواجهة التغيرات المناخية وتبني حلول تعتمد على الطاقة النظيفة (Ivor Ichikowitzand Richard Munang, 2022).

ومن هذا المنطلق، واستكمالاً للخطوات التي بدأتها دول القارة الأفريقية وعلى رأسها الدولة المصرية، تطرح الدراسة مجموعة من السياسات التفعيلية والآليات ترى أنها تمتلك مقومات الاستدامة عند مواجهة التغير المناخي وتحقيق مفهوم الأمن المناخي في القارة الأفريقية، وذلك كما يلي:

أ- تعزيز العمل المناخي في القارة الأفريقية، ودعم السياسات والتدابير المناخية والأنشطة في مجال تغير المناخ والأمن الدولي.

ب- التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، من خلال "التنمية الاقتصادية"، والحكم الديمقراطي، والمؤسسات القوية، والتعاون الدولي، والدبلوماسية الوقائية.

ج- تعزيز إدارة المياه العابرة للحدود، وتعزيز البحوث حول أساليب الاستخدام المشترك، وتشكيل لجنة من الخبراء المصريين والدول الأفريقية الأخرى في مجال التغير المناخي، ونقل المعرفة في قطاع المياه.

د- تفعيل مفهوم الأمن المناخي وفقاً لإيكولوجية كل دولة والاحتياجات الخاصة بها، والقدرة المالية الخاصة بها، مع الأخذ في الاعتبار ما تمتلكه من أزمات تؤدي بها إلى تفاقم ظاهرة التغير المناخي. فالأمن المناخي يتضمن كل التدابير والسياسات الموضوعة من قبل الدول لحماية وتعزيز وسلامة العوامل التي تؤثر في الحياة واستمراريتها، كما يهتم الأمن المناخي أيضاً بالتهديدات التي تفرزها الأحداث والاتجاهات البيئية للأفراد والمجتمعات والدول، وفي تأثير النزاعات البشرية والعلاقات الدولية في البيئة، وفي كيفية عبور المشكلات الناجمة عن التغيرات المناخية لحدود الدول؛ حيث يسعى الأمن المناخي إلى: منع وإصلاح الأضرار الناجمة عن الأعمال ذات الطابع العسكري والمؤثرة على المناخ، ومنع أو تقليص النزاعات التي تسببها التغيرات المناخية، وأخيراً حماية البيئة من مخاطر التغير المناخي والذي أصبح بمثابة خطر مثله مثل الحروب، مما جعله قضية مهددة للأمن والسلم الدوليين مما يتعارض مع النظم السياسية الحالية وكذلك أهداف التنمية المستدامة والحل يكمن في تنظيم سياسات تتسم بالتعاون المشترك بين الدول لتفادي آثار الخطر.

هـ- إدارة الموارد الطبيعية بطريقة رشيدة ومستدامة لحمايتها من تداعيات التغير المناخي؛ وذلك من خلال الدعم الكامل للاقتصاد الوطني، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للدخول في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة، وصنع فرص عمل جديدة لضمان الحفاظ علي توازن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

و- تطبيق مفهوم الدبلوماسية الرقمية لمعالجة المشكلات العالمية، وإتاحة المجال لمشاركة أوسع للدول، فبعض الدول تقوم باستخدام أحدث التقنيات الخاصة بالذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالكوارث الطبيعية، من خلال تحليل بيانات الطقس السابقة والبيانات الحالية.

خاتمة الدراسة:

الدبلوماسية المناخية هي فن التأثير من خلال التوصل إلى اتفاق لتحريك الحدود السياسية وتوسيع النطاق الممكن سياسياً، وتتطلب ممارسة دبلوماسية المناخ ثلاث قدرات أساسية، تتمثل أولاها: في القدرة على تطوير واتخاذ موقف وطني واضح يعتمد على فهم موضوعي لكيفية تأثير تغير المناخ على المصالح الوطنية الأساسية، والثانية: في القدرة على جمع وتحليل المعلومات حول مصالح الجهات الفاعلة الأخرى، وقيودها وقدراتها وكيفية إدراكهم للبيئة المناخية، وأخيراً القدرة على دمج الأولويات الوطنية بشكل فعال في القنوات السياسية والدبلوماسية والسيطرة على الأدوات الأساسية للدبلوماسية والقدرة على إنشاء استراتيجية مؤثرة واضحة، وتنفيذها من خلال بناء التحالفات والثقة الاستراتيجية.

وعلى الرغم من أن هذه القدرات الثلاث تبدو واضحة ومباشرة، إلا أن تطبيقها يتطلب تغييرات مؤسسية كبيرة؛ حيث لم تقم بعض الدول بدمج تغير المناخ بشكل كاف في آلية صنع القرار، حتى تتمكن من تقديم دبلوماسية مناخية فعالة. الأمر الذي يتطلب إصلاحات مؤسسية وهيكلية لتنفيذ دبلوماسية المناخ في جميع أنحاء العالم، بدءاً من الدول التي تكون فيها دبلوماسية المناخ مسؤولية وزارات أخرى بخلاف الخارجية؛ حيث لم تعد دبلوماسية المناخ تقتصر على المجال البيئي فقط؛ بل تداخلت مع دوائر جديدة أخرى مثل: أمن الطاقة، والتوترات الأمنية، والقدرة التنافسية. وعلى الرغم من التقدم في الحد بعض الشيء من التغيرات المناخية، إلا أنه ما تزال هناك تحديات كبيرة أمام الحكومات للحد من تأثيرات التغيرات المناخية عليها؛ حيث بدت ظاهرة التغير المناخي حاضرة في التحليلات الأمنية والصناعية في العديد من البلدان؛ من خلال استخدام مفهوم "الأمن المناخي" في العديد من اللقاءات الدبلوماسية على مستوى العالم؛ ولذا اقترحت الدراسة مجموعة من السياسات التي ينصح بتطبيقها في القارة الأفريقية للمساعدة في تجنب آثار التغيرات المناخية والتي تمثلت في: إدارة الموارد الطبيعية بطريقة رشيدة ومستدامة لحمايتها من أثار التغيرات المناخية، وتعزيز العمل المناخي، وتعزيز إدارة المياه العابرة للحدود، وتعزيز البحوث حول أساليب الاستخدام المشترك والاستفادة من الخبرات المصرية في هذا المجال، وتفعيل مفهوم الأمن المناخي وفقاً لإيكولوجية الدول، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

المراجع العربية:

أميرة محمد عبد الحليم، *"الأبعاد السياسية للتغيرات المناخية في القرن الإفريقي"*، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٥، يوليو ٢٠١٦).

إنجي أحمد عبد الغني مصطفي، *"الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية"*، (بني سويف، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ٤، العدد ٣، يوليو ٢٠١٩).

إيف سياما، "التغير المناخي"، ترجمة: زينب منعم، (الرياض، إصدارات المجلة العربية، ٢٠١٥).

بشير عبد الفتاح، *"الأمن المناخي لكوكبنا المائي"*، (جريدة الشروق، نشر بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٢١، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٣/١، موقع: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=15112021&id=0f058c42-d191-4d18-9a4a-3fdf517ac0c5

بلال لعيساني، *"أثر التغير المناخي على الهشاشة الأمنية في أفريقيا جنوب الصحراء: الاستدامة البيئية من أجل الأمن المستدام"*، (الجزائر، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد ٧، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٢٢).

حمزاوي ميلود، *"التغير المناخي وموجات الإرهاب الجديدة: العلاقة والتأثير"*، (الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٢٣).

رجاء عبد الله عيسى، *"الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي"*، (الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠٢٣).

رغدة البهي، خديجة عرفة، *"المناخ بين الدبلوماسية والحوكمة تجارب دولية افاق استراتيجية"*، (القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٢).

ستراتيجيكس، *" دبلوماسية المناخ: ما بين الحواجز القانونية والحسابات الأحادية"*، (نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٣، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٢/٣، موقع: https://strategiecs.com/ar/analyses/climate-diplomacy-between-legal-barriers-and-one-sided-interests

شيماء عادل مصطفي يوسف، وآخرون. *"التغير المناخي وأثره على الأمن الإنساني: دور منظمة الأمم المتحدة ٢٠١٢-٢٠٢٢"*، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، نشر في ٢٣ يونيو، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/١٠، موقع: https://democraticac.de/?p=90803

عمر فرحاتي، مريم إبراهيم، *"الأزمة في الساحل الأفريقي- الخلفيات والأبعاد"*، (الجزائر، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٧).

محرم الحداد، وآخرون، *" ظاهرة التغيير المناخي العالمي والاحتباس الحراري (الأهمية – اساسيات الاختلاف – نماذج المحاكاه وتقييمها الفني)*، (القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد١٨، العدد١، ٢٠١٠).

محمد عادل عسكر، *"القانون الدولي للبيئة "تغير الناخ–التحديات والمواجهة: دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو"*، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٣).

مريم لوكال، *"جهود وتحديات مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي"*، (الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد٧، العدد٣، ديسمبر ٢٠٢٠).

ندى عاشور عبد الظاهر، *"التغيرات المناخية وأثرها على مصر"*، (أسيوط، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد٤١، يناير ٢٠١٥).

نعيمة بغداد باى، *"التغير المناخي وآثاره على الأمن البيئي في منطقة الساحل الأفريقي"*، (الجزائر، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المحلد٧، العدد١، يونيو ٢٠٢٣).

هاجر عبد النبي، "كيف يمكن للصراع الروسي–الأوكراني أن يؤثر على أجندة المناخ العالمي؟"، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، نشر بتاريخ ١١ أبريل ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١/١٢)، موقع: https://democraticac.de/?p=81677

وجدان ضرار عمر أحمد، *"التغير المناخي في السودان"*، (الخرطوم، جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا، المجلد١١، العدد٤٤، ٢٠١٨).

وئام السيد عثمان، *"تأثير تغيرات النظام الدولي على دبلوماسية التغير المناخي"*، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٢٦، ٢٠٢١)، ص ص١٧٠–١٧٥.

المراجع الأجنبية:

A. Posner, Eric and R. Sunstein, Cass, *"Climate Change Justice"*, Volume 96, Issue 5 , June 2008),pp.1565-1612.

A. ray, Charles, *"The Impact Of Climate Change on Africa's Economies"*, (Forign Policy Research Institute, October 29, 2021), available At: https://bit.ly/3RxhH8n

Adams, Barbara and Luchsinger, Gretchen, *"Climate Justice for a Changing Planet: A Primer for Policy Makers and NGOs"*, (UNITED NATIONS, New York and Geneva, 2009).

Craft, Brianna, "Increasing the influence of LDC climate diplomacy: Developing a theory of change", (International Institute for Environment and Development, 2016).

Grasso, Marco, M Ezra, Markowitz, *"The Moral Complexity of Climate Change and The Need for Amultidisciplinary Perspective On Climate ethics"*, (Climatic Change , 2015).

Grubb, Michael, *"Seeking fair weather: Ethics and the international debate on climate change"*, (International Affairs, 71 (3),1995), pp.463–496.

Heywood, Andrew, *"Global Politics"*, (China, Palgrave Macmillan, 2011), p.p383-412.

Holland, Andrew and Rossetti, Philip, *"Climate Diplomacy: A Strategy for American Leadership"*, (USA, American Security Project, 2015). http://www.jstor.com/stable/resrep05978

Hulme, M., Doherty, R., Ngara, T., New, M. and Lister, D, *"African Climate Change"*, (Climate Research, 17, 2001), pp 145-168

Ivor Ichikowitzand Richard Munang, "On Climate Change, Africa Is Where the Rubber Hits the Road", (The National Interest, March 1, 2022), available At: https://bit.ly/3xdgDyH

Kurt M., Campbell, Gulledge, Jay, R. McNeill, John, Podesta, John, Ogden, Peter, Fuerth, Leon, R. James Woolsey, T.J. Lennon, Alexander, Smith, Julianne, Weitz, Richard, & Mix, Derek, 2007, *"The Age of Consequences: The Foreign Policy and National Secu-rity Implications of Global Climate Change*", available at: http://www.csis.org/media/ csis/pubs/071105_ageofconsequences.pdf, last accessed 3 January 2023.

L. Mcfaul, *"Monitoring greenhouse gases"*, (Oxford University, 2004).

Mabey, N et al., *"Understanding climate diplomacy: building diplomatic capacity and systems to avoid dangerous climate change"*, (london, E3G, 2013).

Pachauri, Rajendra K. , Reisinger, Andy, *"A Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change"*, (IPCC, Geneva, Switzerland, 2007), p110.

Petri, Franziska, *"Revisiting EU Climate and Energy Diplomacy: A Starting Point for Green Deal Diplomacy?"*, (European Policy Brief, No. 65, November 2020).

R. Henson, *"The Rough Guide to Climate Change"*, 2nd Edition, (Rough Guide, 2008), PP.20-23.

Reynolds, Michael, *"Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption"*, (International Bar Association Climate Change Justice and Human Rights Task Force Report, 2014).

Serban, Cristina and Maftei, Carmen, *"Thermal Analysis of Climate Regions Using Remote Sensing and Grid Computing"*, (Faculty of Civil Engineering, 2011).

Tanzler, Dennis and Carius, Alexander, *"Climate Change: International Law and Global Governance"*, (Volume II, Policy, Diplomacy and Governance in a Changing Environment, 2013)., pp. 259-274.

The Global Commission, *"The report On The Economy And Climate"*, 2018). https://newclimateeconomy.report/2018/wp-content/uploads/sites/6/2018/09/NCE_2018_ExecutiveSummary_FINAL.pdf

Tietjens Meyers, Diana, *"Responsibility and Identity in Global Justice"*, Vol. 26, No. 4, Responsibility and Identity in Global Justice (FALL 2011).

Trümper, A, *"Climate change hinders the fight against terrorism in Africa"*, (2019, 05 15), Retrieved 14, 1, 2023, from Adelphi: bit.ly/3O5fFvw

Turton, Steven, *"Africa Should Be Worried About The Expanding Tropics"*, The Conversation, December 8, 2016), available At: https://bit.ly/3d5dt9s

UNDRR, *"Budget tagging for Disaster Risk Reduction and Climate Change Adaptation: Guide for design and taxonomy: Guide for design and taxonomy"*, United Nations, 2023). https://www.undrr.org/media/89528/download?startDownload=true

UNDRR, *"Disaster risk"*, United Nations, 2018).

United Nations Framework Convention on Climate, *" Climate Change Is an Increasing Threat to Africa"*, October 27, 2020), available At: https://bit.ly/3xgGy8F